

من غير المنطقي استبعاد روسيا الدولة الكبيرة من مهمة الحرب على الإرهاب وعلى المسؤولين الفرنسيين أن يعرفوا من هو الخصم ومن هو الحليف

لو كانت أميركا صادقة في محاربتها للإرهاب لمنعت تداول دولارات «داعش» في النظام المصرفي بدلا من استهداف منشآت النفط والغاز والبنى التحتية السورية لا بد من إقرار سلسلة الرتب والرواتب بشكل يتحملة الاقتصاد اللبناني ويعطي الموظفين والعسكريين والمعلمين حقوقهم



عبد الهيمان لـ «أبناء فارس»: تغيير النظام في سورية حلم لن يتحقق

اعتبر مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والأفريقية حسين أمير عبد الهيمان «أنه لو كانت أميركا صادقة في محاربتها للإرهاب، يجب عليها أن تمنع التداول المالي لدولارات داعش في النظام المصرفي بدلا من استهداف منشآت النفط والغاز والبنى التحتية السورية».

ورأى أنّ «الهجمات غير القانونية والجونونية لقوات التحالف الدولي ضدّ داعش على أهداف في سورية، لن تؤدي إلاّ إلى تعزيز التطرف في المنطقة».

ووصف عبد الهيمان، تغيير النظام في سورية عبر تعزيز الإرهاب تزامناً مع الهجمات الاستعراضية ضدّ داعش بأنه حلم لن يتحقق»، وقال: «لن تتمكن أي جهة من اتخاذ القرار كبدل عن الشعب السوري».



لوبين لـ «فرانس 24»: فرنسا تزعم محاربة الإرهاب في العراق وتدعمه في سورية

أكدت رئيسة الجبهة الوطنية في فرنسا مارين لوبين أنّ «العراق، وأنّ الحكومة الفرنسية التي تزعم محاربة تنظيم داعش الإرهابي في العراق تدعم الإرهاب في سورية».

وقالت لوبين: «على فرنسا أن تختار حلفاءها في محاربة الإرهاب بشكل جيد، وأن تقطع علاقاتها بالسعودية وقطر لأنهما ساعدتا ومولتا المتطرفين في جميع أنحاء العالم، وأن تعتمد على الدول العربية التي تتكافح التطرف بصدق ولا تكون خاضعة لسيطرة الولايات المتحدة الأميركية التي فقدت كل مصداقيتها في هذا المجال».

وأضافت لوبين: «إنّ الفرنسيين في حاجة إلى معرفة الهدف من تدخل القوات الفرنسية ضدّ تنظيم داعش، فالحكومة الفرنسية حتى الآن غير منسجمة في سياساتها ولا تملك أي هدف محدد، فهي تساعد المتطرفين الأصوليين في سورية كما فعلت في ليبيا بحجة أنها غير متفقة مع الرئيس بشار الأسد من ناحية وتنتظر بانها تكافحهم في العراق من ناحية أخرى».

وأشارت لوبين إلى «أنّه من غير المنطقي استبعاد روسيا والسعودية عن مهمة الحرب على الإرهاب»، لافتة إلى «أنّ الرؤساء الفرنسيين يتحملون مسؤولية كبيرة في ذلك وعليهم أن يعرفوا من هو الخصم ومن هو الحليف».

ودعت لوبين الحكومة الفرنسية إلى «منع عودة الجهاديين المتورطين في القتال في صفوف التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق إلى فرنسا وإلى سحب الجنسية الفرنسية من الذين يحملون جنسية أخرى»، مشيرة إلى أنّ «فرنسا تواجه خطراً كبيراً ويجب أن تتصدى له بشكل صارم حتى لا تعيش لعقود قادمة في الخوف».

وأشارت إلى أنّ «المتطرفين الذين يعبرون الحدود يمثلون تهديداً لأمن مواطني فرنسا، في حال عودتهم خاصة بعد تدريبهم وتعليمهم طرق الإرهاب الوحشية وسيكون هدفهم نقل عملياتهم الإرهابية إلى الأراضي الفرنسية وضرب السلم الأهلي فيها».

وأكدت لوبين أنّ «برنار هنري ليفي رجل فقد مصداقيته وبياد ملطختان بالدماء، فهو من دفع نيكولا ساركوزي إلى التدخل في ليبيا ووضع الأصوليين والمتطرفين على رأس البلاد لملاحقة ومطاردة المدنيين وقتلهم جميعاً، وهو يسعى إلى القيام بالأمر ذاته في سورية حيث يساعد المتطرفين على الوصول إلى السلطة».



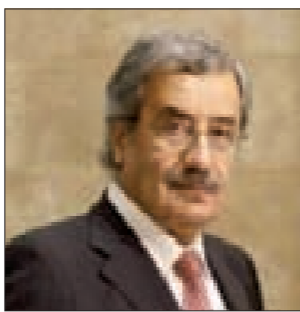
أبيش لـ «العالم»: تركيا منعت المساعدات العسكرية عن أهالي عين العرب

رأى عضو لجنة العلاقات الخارجية في حزب الاتحاد الكردستاني السوري محمد أبيش أنّ «أميركا ليست جادة في محاربة داعش الإرهابية»، وقال: «إذا كانت أميركا جادة في محاربة داعش الإرهابية، يجب عليها أن تمنع التداول المالي لدولارات داعش في النظام المصرفي بدلا من استهداف منشآت النفط والغاز والبنى التحتية السورية».

وأضاف أبيش: «إنّ الشعب الكردي في غرب كردستان وشمالها مستعد للوقوف إلى جانب أهالي منطقة عين العرب في محافظه حلب السورية لمحاربة ضدّ «داعش» في سورية، وقال: «إنّ هذه الضربات لم تكن صادقة بل كانت لغرض إضعاف الاقتصاد السوري وتصفيته».

وأشار إلى الاعتصام الذي نفذه الأكراد الأتراك على الجانب التركي من الحدود دعماً للأكراد السوريين في منطقة عين العرب لمحاربة داعش، قائلاً: «إنّ استخدام الهراوات والغازات السائلة للدومع من قبل القوات والشرطة التركية ضدّ هؤلاء المعتصمين يأتي ضمن الصيغة التي أيرمتها الحكومة التركية مع داعش لإفراج عن الرهائن الأتراك في القنصلية التركية في الموصل»، مؤكداً أنّ «هذه المسرحية إن دلّت على شيء فهي تدل على أنّ تركيا متورطة مع داعش في ضرب البنية التحتية في سورية».

وأشار أبيش إلى الغارات الجوية الأميركية ضدّ «داعش» في سورية، وقال: «إنّ هذه الضربات لم تكن مجدية لإضعاف هذه الجماعة»، مؤكداً أنّ «أميركا ومن خلال هذه الغارات استهدفت المنشآت الاقتصادية وليس مواقع داعش».



نحاس لـ «أوتي في»: فتح ملف السلسلة في هذا الوقت المتأخر هدفه القضاء على الحياة النقاية

أشار الوزير السابق شربل نحاس إلى أنّ «قانون هذا البلد، أقرّ بالتعليم الخاص معاهدة مجانية وقانون، ولا يصح أنّ تفصل بين التعليم الخاص والتعليم الرسمي».

ولفت نحاس إلى «أنّه لا توجد إرادة سياسية لإقرار السلسلة، والسلسلة بقيت ستة ونصف في حكومة نجيب ميقاتي، وكل المواضيع المتعلقة بالسلسلة كان يجب دراستها آنذاك، متسائلاً: لماذا استيقظوا الآن على إقرار السلسلة؟».

وأضاف نحاس: «أرادوا فتح هذا الملف في هذا الوقت المتأخر للقضاء على تجربة حياة نقابية فعليه انطلاقاً من الإذرة العامة، وللقضاء على حلم أن يستطيع المواطن في هذا البلد تحصيل حقوقه، والتأكيد لجلسات تشريعية وخرق قوانين، من دون انتظام الدولة أو أن يكون مهمم مواجهة المشاكل الحقيقية في البلد».

ودعا نحاس كل العاملين في القطاع الخاص إلى «التحول إلى نقابيين وإلى إنشاء اتحاد عام للعاملين والموظفين».



الرئيس لـ «الجديد»: المقايضة هي حل الضرورة

أكد المفوض الإعلامي في «الحزب التقدمي الاشتراكي» رامي الرئيس أنّ «الحزب مع مبدأ التشريع لأنّ أفق الإستحقاق الرئاسي يمكن أن يكون مسدوداً لفترة طويلة»، مؤكداً أنّ «إعادة ملف سلسلة الرتب والرواتب إلى اللجان النيابية المشتركة لا يعني عودة القانون إلى المربع الأول»، وأشار إلى «أنّه تمّ تضخيم أرقام السلسلة بشكل يفوق قدرة لبنان على الاحتمال، مشدداً على «أنّه لا بدّ من إقرار سلسلة الرتب والرواتب بشكل معقول يتحملها الاقتصاد اللبناني وتعطي حقوق المواطنين».

وأشار الرئيس إلى أنّ «على القوى السياسية أن تعيد النظر بمواقفها وأن ترى المتغيرات التي تحصل من حولنا»، مؤكداً على ضرورة «الاتفاق حول الأجهزة الأمنية اللبنانية فقط دون سواها لأنّ الدخول إلى الأمن الذاتي سؤدي إلى زيادة المخاطر وإلى إنهاء القوى الأمنية».

وفي ما يخصّ ملف أسرى الجيش اللبناني، شدّد الرئيس على أنّ «معاناة أهالي العسكريين المخطوفين هو محل إجماع لدى الجميع»، مؤكداً على أنّ «حل المقايضة هو حل الضرورة لإطلاق العسكريين الرهائن»، وأمل أنّ «يكون إطلاق المعاون أول كمال الحجري بادرة لإطلاق جميع الرهائن».



عليق لـ «المنار»: الانتخابات لا تناسب «المستقبل» إذا لم يحصل على التمويل السعودي

اعتبر الصحافي في جريدة «الأخبار» الزميل حسن عليق أنّ «المنطقة كلها تعيش في حرب كونية»، مشيراً إلى أنّ «العرب يقتلون بعضهم من أجل الخارج».

ولفت عليق إلى أنّ «معظم السياسيين في لبنان ليسوا أكثر من واجهة لأصحاب الأموال، وعندما يتم إيقاف الاختلاس من المال العام يصبح بمقدور الدولة اللبنانية توفير جميع الخدمات لأنّ الدولة اللبنانية تجني أكثر مما تنفق».

وأضاف عليق: «منذ ستة ونصف والتجار وأصحاب الأموال رفعوا الأسعار من دون زيادة في الطلب بحجة السلسلة ويتذوّن أنّها لعبة السوق»، مؤكداً أنّ «لبنان يعيش كارثة حقيقية منذ الحرب الأهلية، ولكن الوضع اليوم هو أسوأ ما يكون اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً».

وبخصوص الهبات التي أعلن عنها مستعطي للجيش اللبناني، رأى عليق أنّ «الهيئة الإيرانية قادرة حتماً على لبنان، ولكن احتمال الحصول على الهيئة الروسية ضئيل، وربما سيقتل لبنان بها على خلفية تمرير الهيئة السعودية وغيرها».

ولفت إلى «أنّ الهيئة السعودية بيد سعد الحريري وحده، ولكن القوى الإقليمية والدولية المتحالفة مع الكيان الصهيوني لا تريد للبنان أن يصبح قادراً على الدفاع عن نفسه، خصوصاً أنّ أميركا لا تريد أن تكون عن طريق فرنسا ومن دون رئيس لبناني»، معتبراً أنّ «الجيش لا ينبغي فقط بالتسليح إنما تحتاج إلى موازنة سنوية لبناء القدرات العسكرية لأفرادها والتدريب الجيد على كافة أنواع الأسلحة المتطورة».

وحول ملف الانتخابات الرئيسية قال عليق: «إنّ الأطراف السياسية متشددة في آراءها ولم تأخذ قرارها إلى الآن، كما أنّ الملف مرتبط بالخارج مئة في المئة»، مشيراً إلى أنّ «الانتخابات النيابية في ضوء الوضع الأمني الحالي معقدة، وتيار المستقبل يميل إلى التمدد لأنه لم يحصل على التمويل السياسي من السعودية حتى الآن لتمويل الانتخابات، وهو خائف من الشارع الذي ينتمي إليه، وهو بذلك يتقاطع مع الأطراف الأخرى، خاصة وأنّ معظم النواب السعوديون إلى المجلس بالتركية».

وفي الشأن الأمني، رأى عليق أنّ «لبنان يعيش في ملحة ومحرقة، وأنّ الوضع في طرابلس خطير بمقدار الخطورة في عرسال، وطرابلس تشهد اعتيالات وعيوب ناسفة واستهداف دائم للجيش»، مؤكداً أنّ «الخطر ليس من داعش فقط بل من ارتباط مجموعات مسلحة أخرى بدول مثل السعودية وقطر، ولكنّ الجيش قادر على التعامل معهم، بينما تركهم سيعظم خطرهم خصوصاً وأنّ هذه المجموعات مدعومة من قوى أمنية لبنانية».

وفي ملف المخطوفين العسكريين، رأى عليق أنّ «هناك تحرك جدي في هذا الموضوع للوصول إلى نتيجة حقيقية، ولكنها لن تكون سريعة مثلها مثل عمليات التحرير السابقة، خصوصاً وأنّ الأمور أعقد مما كانت عليه في عملية مخطوفين أعزاز»، مشيراً إلى «إمكانية أن تتم مقايضة في هذا الخصوص».

مستتقم آخر في الشرق الأوسط، وأنها لا يمكن أن تنتصر وحدها في هذه الحرب». وكان الدور التركي الداعم للإرهاب في المنطقة وأهدافه مادية رئيسية أيضاً، على طاولة الحوارات السياسية، حيث أكد عضو لجنة العلاقات الخارجية في حزب الاتحاد الكردستاني السوري محمد أبيش، أنّ تركيا هي من منعت المساعدة العسكرية الخارجية من الوصول إلى أهالي عين العرب لمواجهة داعش، موضحاً أنّ هدف تركيا من هذا الإجراء هو إضعاف الأكراد على الجانب السوري وتصفيته حسابات معهم».

وكان للملف الأمني والملفات الحياتية والسياسية حين كبير من النقاش، حيث أكد المفوض الإعلامي في الحزب التقدمي الاشتراكي رامي الرئيس «أنّه لا بد من إقرار سلسلة الرتب والرواتب بشكل معقول يتحمله الاقتصاد اللبناني وتعطي حقوق المواطنين»، مشدداً على ضرورة «الاتفاق حول الأجهزة الأمنية اللبنانية».

واعتبرت لوبين «أنّه غير المنطقي استبعاد روسيا الدولة الكبيرة من مهمة الحرب على الإرهاب»، لافتة إلى أنّ الرؤساء الفرنسيين يتحملون مسؤولية كبيرة في ذلك وعليهم أن يعرفوا من هو الخصم ومن هو الحليف».

واعتبر مساعد وزير الخارجية للشؤون العربية والأفريقية حسين أمير عبد الهيمان، أنّ «لو كانت أميركا صادقة في محاربتها للإرهاب، يجب عليها أن تمنع التداول المالي لدولارات داعش في النظام المصرفي بدلا من استهداف منشآت النفط والغاز والبنى التحتية السورية».

وأكد عبد الهيمان أنّ «تغيير النظام في سورية عبر تعزيز الإرهاب، تزامناً مع الهجمات الاستعراضية ضدّ داعش حلم لن يتحقق».

ورأى السيناتور الأميركي بيرني ساندرز أحد أبرز جناح الحماة في مجلس الشيوخ، أنّ على أميركا عدم الوقوع في

موقف رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط الأخيرة بـ«المنقذ» خاصة لجهة اعترافه بأنّ رئيس الكتل العماد ميشال عون يمثلك شرعية الترشيح للرئاسة، ما قد يشكل مقدّمة ممتازة لإعلان تأييد ترشيح العماد عون كرئيس للجمهورية».

وأعرب هاشم عن أمله بأن «يقرن جنبلاط أقواله بأفعال ملموسة، فيقسم مسألة الرئاسة لتصبح الأكثرية النيابية في شكل قطاع مع العماد عون ما يسهل إعادة نظر تيار المستقبل بموقفه تمهيدا لإعادة الاعتبار إلى منطق التشاور بالسلطة وإعطاء مناعة وحصانة لمجابهة التحديات التي نعيشها وتلك المرتقبة، فنثبت مقولة أنّ الصعاب محك الرجال».

وقال هاشم: «تنطلق إلى موقف واضح ونهائي وصريح من النائب جنبلاط يتبنى من خلاله ترشيح العماد عون».

وشدّد هاشم على أنّ «الذهاب نحو تمديد ولاية المجلس النيابي من دون إعادة الاعتبار إلى الموقع السياسي الأول، هو سقوط جديد لمنطق المؤسسات»، وقال: «المطلوب كي نفتح الشعب بالتمديد أن تسبقه انتخابات رئاسية ما يسمح بأن يكون تجديد الولاية البرلمانية خطوة تمهيدية لإعادة صياغة قانون الانتخاب».

وشدّد على أنّ هناك «خيارين لا ثالث لهما، فإما نذهب إلى الانتخابات النيابية بمواقفها الدستورية، باعتبار أنّه لا يمكن تمديد الوكالة خلفاً لرأي الموكل، أو يتم التمديد مقرّوناً بنية صافية لإعادة صياغة قانون انتخابي يجسد الشراكة الحقيقية وينتج مجلساً يشبه ناسه».

وقال هاشم: «لن نقبل بأن يكون التمديد مرتبطاً بحالة انتظار مستجدات الوضع الإقليمي والدولي، في مسعى لفصل لبنان عن الاشتباك الإقليمي والدولي وتحريره من هذا الترابط الاعملي واللامنطقي».

وتطرق هاشم إلى الوضع الأمني، لافتاً إلى أنّ «لا خوف على لبنان طالما أنّ من يحميه هو من جزئه»، وقال: «نحن نؤمن إيماناً قلعياً بأن المؤسسة العسكرية، التي لها شرف تجسيد الوحدة الوطنية حتى في كنف أزماتها وأخرها أزمة اختطاف العسكريين، قادرة على أن تبقى الحصن المنيع بعيداً عن نزوات بعض السياسيين الذين وصلوا إلى الندوة البرلمانية في غلظة من الزمن أو في لحظة تخل من قبل رؤساء كتلهم».

وأشار إلى «أنّ من كان يقف وراء الائتلاف السوري فوجيء بالألمس بموقف هذا الائتلاف في الأمم المتحدة حين شكنا من ممارسة ضبط الأمن من قبل الجيش اللبناني، ما دفع داعميه إلى موقف حرجل بعدما كانوا في مرحلة من المراحل الناطقين الرسميين باسمه في مندياتهم السياسية».

وأعرب هاشم عن تفاؤله بـ«ارتفاع نسبة الوعي لدى المعنيين ما يؤسس لوحدة حقيقية منشودة منذ زمن».



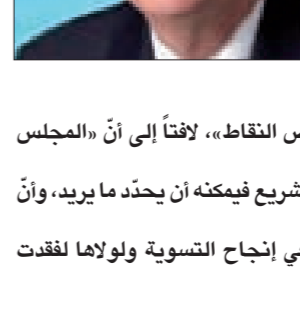
حمادة لـ «صوت لبنان»: التمدد لم يطرخ في اجتماع هيئة المكتب

أكد النائب مروان حمادة أنّ «بعض الكتل السياسية وخصوصاً المستقبل والقوات وكتلة الرئيس نبيه بري تمكنت من اختراق الانقسام بين فرقي 14 آذار و8 آذار وتعمل على إقرار سلسلة الرتب والرواتب في الجلسة التشريعية».

وأوضح أنّ المجلس لا يمكنه أن يشرف في القطاع الخاص، لأننا لسنا في بلد ديكتاتوري أو بيروقراطي»، لافتاً في المقابل إلى أنّ «قضية التمديد للمجلس النيابي لم تطرح في اجتماع هيئة المكتب».

وقال حمادة: «هناك توقيت معين يجب أن نلتزم به، وهناك اقتراح لترميم المهل لإجراء الانتخابات، معتبراً أنّ التمديد التقني أصبح ضرورة بسبب المهل ونظراً للوضع الأمني في البلد».

وعن الانتخابات الرئاسية رأى أنّ «الطبخة لم تنتضج بعد»، لافتاً إلى أنّ «أحدنا لا يشك بقوة العماد ميشال عون كأحد المرشحين البارزين لرئاسة الجمهورية».



جوري لـ «صوت لبنان»: الزيادة على الTVA ساهمت في إنجاز التسوية

رأى النائب عمار جوري أنّ «مجرد انعقاد جلسة تشريع الضرورة يعتبر خطوة متقدمة إلى الأمام بعد فترة المرواحة التي واجهناها».

وأشار إلى أنّ «كل القوى السياسية قبلت بإقرار سلسلة الرتب والرواتب، وهناك توجه عام لإقرارها على الرغم من التحفظ على بعض النقاط»، لافتاً إلى أنّ «المجلس النيابي سيد نفسه».

ولفت جوري إلى «وجهة نظر تقول أنّ القطاع الخاص لا يحتاج إلى تشريع فيمكنه أن يحدّد ما يريد، وأنّ مسؤولية التشريع تقتصر على تحديد الحد الأدنى للأجور».

واعتبر أنّ «الزيادة على القيمة المضافة واحد في المئة ساهمت في إنجاز التسوية ولو لمالما فقدت السلسلة فرص النجاح».